

دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري (الصادرات) على معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2015

1. ياسين عبد الله

أستاذ مساعد قسم "أ"، المركز الجامعي تندوف، الجزائر

abdallahyassine62@yahoo.fr

2. د. بلحاج فراحي

أستاذ محاضر قسم "أ"، جامعة بشار، الجزائر

blhadj@yahoo.fr

ملخص: يندرج هذا البحث ضمن السياسات الاقتصادية الكلية و تحديدا في جانب الاقتصاد الدولي، و يهدف إلى دراسة أثر تطور الصادرات الجزائرية على معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2015، من خلال القيام بدراسة العلاقة بين معدلات الصادرات و معدل النمو بالنسبة للاقتصاد الجزائري و هذا عن طريق التكامل المتزامن، و السبب في ذلك أن من بين أهداف سياسة التحرير التجاري هو الرفع من معدلات النمو و لكي تكون هناك لسياسة التحرير التجاري فعالية يجب على السلطات إتباع سياسة تمل على الرفع من معدلات النمو إن تحرير التجارة الخارجية ترفع من صادرات الاقتصاد الجزائري . و في الأخير خلص البحث إلى مجموعة من النتائج من أبرزها، توجد علاقة تكامل متزامن بين معدل الصادرات و معدل النمو، كما لا توجد علاقة في المدى القصير ما بين تطور التجارة الخارجية و معدل النمو، و هذا وفق المعطيات الحالية.

الكلمات المفتاحية: معدل الصادرات، معدل النمو، التكامل المتزامن، نموذج تصحيح الخطأ.

Abstract: This research is part of the macroeconomic policies and specifically the international financial aspect. It aims to study the impact of the development of Algerian exports on economic growth rates during the period 2000 to 2015 by studying the Relationship between export rates and growth rate for the Algerian economy. The reason for this is that one of the objectives of the trade liberalization policy is to raise growth rates. In order for the trade liberalization policy to be effective, the authorities must adopt a policy of increasing growth rates. The liberalization of forgiven Trade increases the exports of the Algerian economy.

Finally, the research found a series of results, the most preeminent of which Is a simultaneous correlation between the rate of exports and the rate of growth. In the short term, there is no Relationship between the development of foreign trade and the rate of growth, according to current data.

Keywords: export rate, growth rate, simulates integration, error correction model.

تمهيد: لقد توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أنّ النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، لذلك فإن تنمية الصادرات خارج المحروقات تعتبر قضية إستراتيجية تؤدي إلى وجود مصادر أساسية ، خاصة وأن المصادر الأخرى من المواد الأولية لا تتصف بالاستقرار و الاستمرارية، لأجل هذا تسعى الحكومة الجزائرية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات كعملية تنمية طويلة الأجل و تجسيد سياسة التحرير التجاري، حيث أدركت أن تنوع هيكل الصادرات الوطنية والقضاء على الاختلال الهيكلي لها، يكون عن طريق ترقية صادراتنا الوطنية .

و انطلاقا من الطرح المتقدم تتضح معالم الإشكالية التي ارتأينا بلورتها في التساؤل المحوري التالي: ما تأثير ارتفاع الصادرات على معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2015 ؟.

فرضية البحث: لدراسة الإشكالية من كافة جوانبها، نطرح الفرضيتان على الشكل التالي:

- إن تحرير التجارة الخارجية ترفع من صادرات الاقتصاد الجزائري .

- وجود علاقة التكامل المتزامن لسلسلة معدلات الصادرات و النمو الاقتصادي .

خطة الدراسة: سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

- ✓ 1- مفهوم النمو الاقتصادي و النظريات المتعلقة به.
- ✓ 2- تدابير و أهداف التجارة الخارجية و هيكل صادرات ووردات الاقتصاد الجزائري.
- ✓ 3- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.
- ✓ 4- تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ "

1 - مفهوم النمو الاقتصادي والنظريات المتعلقة به.

1-1 تعريف النمو الاقتصادي : إن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة حقيقية في الدخل الفردي و ليس النقدي، و للحديث عن النمو الاقتصادي لابد من حدوث زيادة مستمرة في الدخل فعادة ما يتم منح إعانة إلى دولة ما تزيد من متوسط الدخل الحقيقي لمدة عام أو عامين و لكنها تعتبر زيادة مؤقتة وليست نمو.¹

كما يعرف على انه إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري - فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية - هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصادياً.²

الجدول رقم 1: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
✓ يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. ✓ يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. ✓ لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. ✓ لا يهتم مصدر زيادة الدخل القومي.	✓ عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنية الهيكلية للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. ✓ تحتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. ✓ تحتم زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. ✓ تحتم بمصدر زيادة الدخل القومي وتنويعه.

المصدر : بناني فييحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد

بوقرة - بومرداس، 2008-2009، ص: 4.

2- نظرية ثورة التبعية الدولية: أثناء السبعينيات حظيت نماذج التبعية الدولية بتأييد مفكري العالم الثالث، إن نموذج التبعية الدولية يرى أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية، سواء المحلية أو الدولية، بالإضافة إلى وقوعها في تبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال علاقاتها بها. ضمن التبعية الدولية توجد ثلاثة تيارات فكرية، هي:

أ - نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة.

ب - نموذج المثل الكاذب.

ج - فرضية الثنائية التنموية.

أ - نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة: هذا النموذج تطور غير مباشر للتفكير الماركسي في التنمية الاقتصادية؛ فهو يرجع وجود واستمرارية العالم الثالث المتخلف إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة.

من خلال النظام الدولي المسيطر تتم العلاقة عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وحسب هذه النظرية، توجد مجموعات (حكام، عسكريين وبعض النخب) الذين يتمتعون بدخول مرتفعة ومكانة اجتماعية بالإضافة

إلى القوة السياسية، التابعين للنظام الرأسمالي الدولي القائم على عدم العدالة، وتتطابق مصالحهم مع جماعات المصالح الدولية، مثل: شركات متعددة الجنسيات، أو منظمات المساعدات، مثل: البنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي، التي تمولها الدول الرأسمالية الغنية، أنشطة هذه النخبة تمنع جهود الإصلاح الحقيقي، وتبقى على مستويات معيشة منخفضة واستمرارية التخلف، باختصار: أصحاب هذه النظرية يعزّون مشاكل الفقر في دول العالم الثالث إلى سياسات الدول الصناعية الرأسمالية، وبالتالي التخلف ناتج عن ظاهرة خارجية على عكس نظريات المراحل الخطية والتغير الهيكلي. إذًا الكفاح الثوري أو إعادة بناء النظام الرأسمالي العالمي أصبح أمرًا ضروريًا لتحرير العالم الثالث.

ب - نموذج المثال الكاذب: يقوم هذا النموذج على ما يعطى للعالم الثالث من نصائح مغلوطة وغير مناسبة؛ فهؤلاء الخبراء يعرضون مفاهيم لا محل لها من الصحة، ونماذج الاقتصاد القياسي لا تتماشى مع واقع الدول، إن العوامل المؤسسية للهياكل الاجتماعية التقليدية كثيرًا ما تغيب من نماذجهم المعروضة، وبالتالي تفشل نماذجهم في إيجاد الحلول الناجعة لدول العالم الثالث.

ج - فرضية الثنائية التنموية: أظهرت صراحة نظريات التبعية الدولية فكرة ثنائية المجتمعات في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة، في الدول الفقيرة تتمركز الثروة في أيدي قلة داخل مساحة كبيرة من الفقر.. والثنائية مفهوم واسع في التنمية الاقتصادية، وهو ما يشير إلى وجود استمرار تزايد الفرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ومفهوم الثنائية يشتمل على أربعة عناصر أساسية:

- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد (الحديث والتقليدي، المدينة والريف، فئة غنية مع فقراء أكثر).
- اتساع هذا التعايش واتسامه بالاستمرارية وليس بالمرحلة (أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها).
- عدم تقارب الثنائية، بل على العكس فإنها تزداد بكثرة، مثل إنتاجية العمال في الدول المتقدمة والدول المتخلفة.
- وأهم خواص الثنائية يكمن في عدم تأثير القطاع المتخلف بالزواج أو الانتعاش الموجود في القطاع المتقدم، بل على العكس بدلاً أن تنقلص الفجوة فإنها تتسع³.

2- تدابير وأهداف التجارة الخارجية و هيكل صادرات و واردات الاقتصاد الجزائري.

2-1- التدابير المتخذة فور تحرير التجارة: لقد بدأت التحولات الاقتصادية نحو الليبرالية في الجزائر قبل لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، من خلال إعادة الهيكلة الاقتصادية والمالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، والإجراءات التي رافقتها كتشجيع القطاع الخاص الوطني والاستثمار الأجنبي وتحرير أسعار السلع الزراعية والتنازل عن أملاك الدولة والتي اعتبرت كلها بؤار التوجه نحو اقتصاد السوق⁴.

لكن الحقيقة لم تظهر مباشرة بصراحة إلا بعد توقيع الاتفاق الأول مع ال (FMI) في مارس 1989 والذي أكدت فيه الحكومة الجزائرية على الالتزام بالتحولات الليبرالية التي تركز على برنامج الصندوق، فأكدت صراحة ما يلي: "المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجياً، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية، والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف⁵.

وقد تعهدت الحكومة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي (P.A.S) من خلال الاتفاقية الثالثة المبرمة مع الصندوق (FMI) في ماي 1994⁶، ووفقاً لهذه الاتفاقيات كان لزاماً على الجزائر سن جملة من القوانين والتشريعات وتعديل بعضها الآخر ليتماشى مع متطلبات المرحلة الجديدة خاصة في مجال تنظيم التجارة الخارجية وتنظيم سعر الصرف.

2-2- تنظيم التجارة الخارجية: على ضوء هذه الاتفاقيات الموقعة مع صندوق (FMI) بدأت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتم تقليص تشكيلية السلع التي تحدد الدولة أسعارها، كما

بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية، وإعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات الاقتصادية العمومية في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية، ومكنت القطاع الخاص من الدخول بحرية في التجارة الخارجية. ففي مجال التجارة الخارجية، فقد تم سن مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية المحددة لكيفيات وشروط ممارسة عمليات الاستيراد والتصدير، وفيما يلي أهم الإجراءات والنصوص⁷:

الإجراء الأول: يتمثل في سن القانون 90-10 حول النقد والقرض والمنظم لحرية الاستثمار الأجنبي في الجزائر والصادر في: 1990/10/14 والتمتم في شهر سبتمبر بتعليمية من البنك المركزي تحدد فيها الكيفيات والنمط المناسب لذلك.

الإجراء الثاني: كان في شهر أوت 1990 والتمتم في القانون 90-16 المؤرخ في 07 أوت 1990 والتمتم في النظام الخاص بعمل تجار الجملة والوكلاء، والتمتم بالتعليمية رقم 63 لقانون المالية التكميلي لسنة 1990 والصادر عن وزارة الاقتصاد بتاريخ 1990/08/20 والمتعلق بشروط عمل هؤلاء الوكلاء وتجار الجملة، ومن خلال فحص هذه القوانين نستنتج أنها:

- توجي بعدم إمكانية مساعدات بنكية لتمويل العمليات التجارية مع الخارج.
- وجود قائمة سلعية مرخصة للاستيراد من طرف الدولة وقابلة لإعادة البيع بالعملة الصعبة.
- إجبار الوكلاء الأجانب بالقيام بعمليات الاستثمار محليا في مجال الإنتاج.

الإجراء الثالث: كان في مارس 1991، والتمتم في صدور المنشور التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 1991/02/13، والمتعلق بإزالة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما تؤكد تعليمية البنك المركزي رقم 91-03 المؤرخة في 1991/04/21 على شروط وطرق عمليات تمويل التجارة الخارجية، والتي تنص على ما يلي:

- إلغاء ميزانية العملة الصعبة (Budgets- devises) للمؤسسات العمومية.
- تلزم المستوردين على الاستفادة من إمكانيات التمويل الخارجي ذو الاستحقاق أكثر من 18 شهرا، وتلزمهم بوضع مقابل ذلك للواردات بالعملة الوطنية.
- تمنع عمليات التسديد بالعملة الصعبة في السوق المحلي بالنسبة للمنتجات المستوردة من طرف الوكلاء وتعويضها بالدينار الجزائري.
- تلزم الأعوان الاقتصاديون الذين يبرمون صفقات استيراد بدون دفع بأن يبينوا حقوقهم وتحديد مكان صفقاتهم لدى أحد البنوك.
- من خلال هذه النصوص التشريعية وتواريخ صدورهم نستنتج أن عملية تحرير التجارة الخارجية كانت تتم بطريقة تدريجية، حيث أن العملية بدأت برفع الحواجز غير التعريفية مع مطلع سنة 1994، باستثناء قائمة واحدة للسلع المستوردة، بغية السماح للمنتج الوطني بالتأقلم مع ظروف المنافسة الخارجية، لكن مع مطلع سنة 1995 فإن عملية التحرير شملت كل الواردات.

وفيما يتعلق بالحواجز الجمركية، فإنها بدأت في الانخفاض بداية من سنة 1992، حيث خفضت التعريفية الجمركية من الحد الأقصى لها والمقدر بـ 120% إلى 60%، وفي ظل المفاوضات الجارية مع المؤسسات المالية الدولية تم الاتفاق على تخفيض المعدل الأقصى للتعريفية إلى 50% سنة 1996، ليصل إلى 45% سنة 1997، ثم 40% سنة 1998.

وفي سنة 1997، بلغ معدل الحماية الاسمي 24.3%، والمعدل المتوسط المرجح نسبة 18%، وبقي معدل التعريفية 40% مرشحا للانخفاض خاصة في إطار المفاوضات الخاصة بالانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

وكخلاصة لما سبق يمكن القول بأن هذا النظام الجديد لتسيير التجارة الخارجية جاء بتغييرات هامة تتمثل في:

- في مجال تمويل الاقتصاد الوطني، فإن نظام الرخص العامة للاستيراد (A.G.I) قد عوض بمخطط التمويل، تحت إشراف ومراقبة البنك المركزي الجزائري.
 - أصبح البنك المركزي الوحيد الذي يضمن التناقص بين عمليات الاستيراد، بمنحة الإعتمادات ومراقبة التدفقات المالية عن طريق مخطط التمويل والحسابات بالعملة الصعبة المفتوحة لديه.
 - إقحام البنوك التجارية في مجال التجارة الخارجية بالحصول على أفضل الشروط للاقتراض من الأجانب بغية تمويل الواردات.
 - إضفاء نوع من الديناميكية على نشاط البنوك التجارية في مجال التجارة الخارجية.
 - وضع معايير محددة للحصول على العملة الصعبة وضمان تسيير محكم للمواد المالية بالعملة الصعبة.
- 2-3- أهداف تحرير التجارة الخارجية:** إن عملية تحرير التجارة الخارجية وكما رأيناها في المطلب السابق كانت نتيجة تراكم مجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية، والتي فرضتها المرحلة التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك في وسط محيط عالمي مليء بالتقلبات وعدم الاستقرار. إضافة لذلك نجد مجموعة أخرى من الضوابط تم من خلالها تحرير التجارة الخارجية وهي:
- أن النظام الاقتصادي الحر أصبح الوحيد على الصعيد العالمي الأكثر جذبا للنمو الاقتصادي وتحقيقا للنجاح الاقتصادية.
 - أن طريقة تسيير الدولة للتجارة الخارجية، أدى إلى اعتبار الأعوان الاقتصاديين الجزائريين مجرد مشترين في السوق الدولي، ويتحملون أعباء كبيرة لعدم قدرتهم على التفاوض والبحث عن تحقيق مصالح الدولة.
 - أن استخدام نظام الرخص الإدارية للحصول على العملة الصعبة بواسطة إجراءات إدارية بيروقراطية أدى إلى سوء تخصيص الموارد.
- ولهذا فإن عملية تحرير التجارة الخارجية كان هدفها الأساسي هو توفير المتاحات اللازمة للمؤسسات الاقتصادية⁸، ومنه تحقيق اندماج تدريجي لمتطلبات الأعوان الاقتصاديين في تحقيق صفقاتهم بالخارج.
- كما أن تحرير الواردات كان يهدف إلى توفير المدخلات والتجهيزات الضرورية لضمان سيولة الجهاز الإنتاجي⁹.
- وبصفة عامة فإن السياسة التجارية المعتمدة وفق برنامج التصحيح الهيكلي تركز على تخفيض درجة الحماية للاقتصاد الوطني وتوسيع قطاع الصادرات عن طريق ترشيد نظام الرسوم الجمركية وتبسط إجراءات الدفع بالخارج، ومن جهة أخرى تدعيم قطاع الصادرات خارج المحروقات، وهو ما يتجلى من خلال عملية تخفيض العملة الوطنية.
- وتتضح الأهداف الحقيقية لعملية تحرير التجارة الخارجية فيما يلي:
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية وإزالة العوائق الإدارية والتدخل المباشر للدولة.
 - البحث عن الفعالية الاقتصادية و المردودية المالية بالنسبة لعمليات التجارة الخارجية، يتحمل الأعوان الاقتصاديون لمسؤولياتهم كاملة.
 - ضمان تمويل منتظم للجهاز الإنتاجي بكل مستلزمات الإنتاج (مواد أولية، قطع غيار، تجهيزات... إلخ) وهو ما يتطلب تدفق أكبر للواردات.
 - ترشيد عمليات استعمال العملة الصعبة من الموارد عن طريق تخطي عقبة التسيير الإداري السابق الذي لم يجدي نفعا في السابق.
 - توسيع عمليات السوق الحر خاصة في مجال الأسعار ليكون هناك تقارب بين السعر الداخلي والسعر في السوق الدولي، وهو ما يتطلب استعمال نظام صرف ملائم، وعمليات جارية بعملات قابلة للتحويل.
 - إضافة طابع المنافسة في السوق المحلي، لتحسين مستوى الأداء والجودة للمنتجات المحلية في السوق الدولي.
 - ومن خلال هذه الأهداف المرجوة من عملية تحرير التجارة الخارجية يتضح بأنه مشروع طويل الأمد وخيار لا رجعة فيه، الهدف منه اللحاق بركب الدول التي سبقتنا في هذا المجال والتماشي مع النمط الجديد للعملة.

2-4- الوضعية الراهنة لصادرات للاقتصاد الجزائري وأهم التحديات:

أ- هيكلية الصادرات الجزائرية: إن التطور الذي لوحظ في حجم الواردات لا بد أن يغطي من طرف حجم أكبر من الصادرات، على أن يكون مصدر هذه الأخيرة متنوعا من أجل مجانبية خطر الاقتصاد المعتمد على منتج واحد للتصدير. لكن رغم محاولات ترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تشكل سنويا نسبة تفوق 95%. والجدول التالي يمثل صادرات الجزائر الإجمالية:

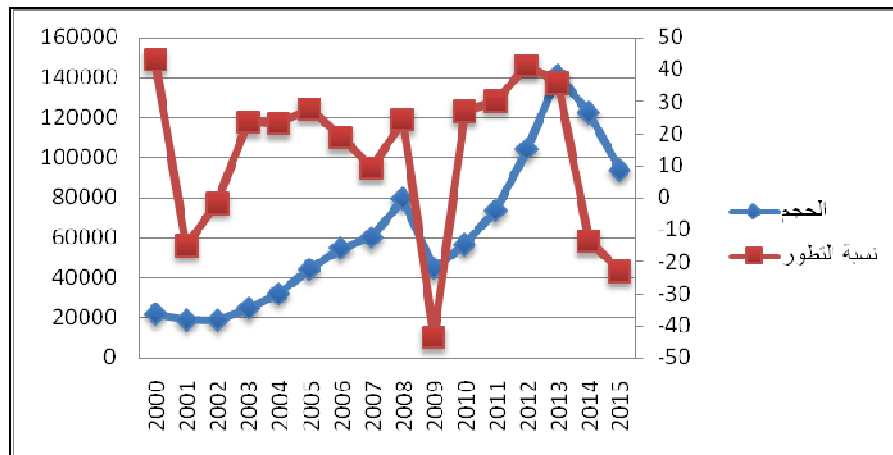
جدول رقم 02: "الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية (2000-2015)"

نسبة التطور % / الوحدة مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الحجم	22031	19132	18825	24612	32083	44395	54613	60163
نسبة التطور	43.16	15.15-	1.63-	23.52	23.28	27.73	18.71	9.22
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الحجم	79298	44688	56667	73723	104097	141364	122139	93803
نسبة التطور	24.13	43.64 -	26.8	30.1	41.2	35.8	13.6-	23.2-

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير السنوي C.N.I.S والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء، 2016.

الشكل رقم 01: "تطور الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية في الفترة (2000-2015)".



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن الصادرات الجزائرية سجلت انخفاضا في ما بين سنتي 2000 و 2002 لتعاود الإرتفاع ابتداء من سنة 2003 وذلك بنسبة مئوية فاقت 23% ثم انخفضت هذه النسبة إلى ما دون 10% سنة 2007 لتعاود الإرتفاع ابتداء من سنة 2008 لكن هذا الارتفاع يغلب عليه تصدير المحروقات كون الجزائر ما زالت تعتمد على الأحادية في التصدير وهو ما قد يؤثر عليها كثيرا في علاقتها التجارية الخارجية حيث يستحوذ قطاع النفط على حصة الأسد في الصادرات الجزائرية على عكس الصادرات الأخرى خارج المحروقات التي تسجل نسباً ضئيلة جداً، وبالنسبة لسنة 2009 سجل انخفاض محسوس في حجم الصادرات الإجمالي للجزائر قارب 40% وهو ما يعزى بشكل أساس لإرهاصات الأزمة المالية العالمية وما سببته من كساد اقتصادي عالمي أثر على نسبة الصادرات الجزائرية. أما ابتداء من سنة 2010 تم حتى سنة 2013 تسجيل ارتفاع في نسبة الصادرات خاصة

المحروقات بسبب ذلك التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي ، ثم نلاحظ انخفاض مستمر في حجم الصادرات بنسبة 13,66 و هذا نتيجة الطفرة البترولية و انخفاض أسعار البترول على المستوى العالمي.

وحسب التقسيم الجغرافي للمناطق الاقتصادية التي تتعامل كشريك مع الجزائر، نجد أن بلدان الاتحاد الأوروبي تبقى أهم شركاء الجزائر بنسبة 50,91 % من الواردات و 49,31 % من الصادرات . ومقارنة بسنة 2009 تراجعت الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي بحوالي 1,44 % منتقلة من 20,77 مليار دولار إلى 20,47 مليار دولار، في حين أن صادرات الجزائر نحو هذه البلدان ارتفعت بـ 4,76 ملايين دولار (+20,52 %). والجدول الموالي يبين عرضا لهيكل الصادرات الجزائرية إلى هذه الدول:

جدول رقم 03: "تطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة (2000-2015) " . القيمة بمليون دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الواردات CFF	9173	9940	12009	13534	18308	20044	21460	27631
الصادرات FOB	22031	19132	18825	24612	32082	34395	54610	60163
الميزان التجاري	12858	9192	8616	11078	13775	14351	33150	32532
نسبة التغطية %	240	192	157	182	175	221	255	217
البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الواردات CFF	39479	38745	39267	44639	49672	84984	92645	79674
الصادرات FOB	79298	44688	56667	73723	104097	141364	121139	93803
الميزان التجاري	39819	5943	17400	29084	54425	56380	28494	14129
نسبة التغطية %	200	115	144	165	209	166	130	117

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء، 2016.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه في سنة 2000 تواصل نمو الفائض التجاري بأحجام أسعار المحروقات وقد بلغ هذا الفائض 12858 مليون دولار وبلغت قيمة الواردات 9173 مليون دولار أي بارتفاع قدر بـ 4 % ووصلت تغطية الصادرات للواردات بنسبة 240%، أما في السنتين الموالتين أي 2001 و 2002 انخفضت الصادرات إلى 19132 مليون دولار ثم إلى 18825 مليون دولار على التوالي وارتفعت الواردات إلى 9940 مليون دولار و 12009 مليون دولار على التوالي وهذا ما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري إلى 9192 مليون دولار أي بنسبة تغطية 192% سنة 2001 ثم انخفضت إلى 8616 مليون دولار سنة 2002 وبنسبة تغطية 157%، لتستمر نسبة تغطية الصادرات للواردات في الارتفاع نسبيا إلى غاية سنة 2008، بالمقارنة بين السنتين 2000 و 2008 نجد أن الفرق بين فائض السنتين قدر بقيمة 26961 مليون دولار ويمكن أن تبرير هذا الفرق بأهمية التطور في حجم الصادرات بصفة خاصة، والتي قدرت بـ 79298 مليون دولار سنة 2008 بالمقارنة مع سنة 2000.

لكن هذا الارتفاع في الميزان التجاري سرعان ما شهد انخفاضا كبيرا ليصل إلى 5943 مليون دولار سنة 2009 بعد أن بلغ قيمة 39819 مليون دولار سنة 2008 وهذا راجع حتما إلى موجة الكساد العالمي الذي أصيبت به اقتصاديات العالم بسبب إفرازات الأزمة المالية العالمية كما تم ذكره سابقا. ليعاود الميزان التجاري ارتفاعه ابتداء من مطلع سنة 2010 بسبب تعافي الاقتصاد العالمي وبلغ 17400 مليون دولار.

وبالفعل لقد انعكس هذا الارتفاع "الأسرع" بالنسبة للصادرات على نسبة تغطية الواردات من قبل الصادرات والتي انتقلت من 165 بالمائة سنة 2011 إلى 117 بالمائة سنة 2015 ، ولقد شكلت المحروقات أبرز الصادرات الجزائرية بحصة قدرها 97,14 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات أي 55,04 مليار دولار سنة 2015 مقابل 44,12 مليار دولار سنة 2009 مسجلة ارتفاعا قدره 24,74 بالمائة¹⁰.

3- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

1-3- اختبار استقرارية سلسلة الناتج الفردي: إن أحد الشروط الضرورية لإجراء اختبارات التكامل المشترك أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة وإلا فلن تكون هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ومن أجل اختبار السلاسل الزمنية الخاصة بدراستنا التطبيقية استعملنا طريقتين هما: اختبار "ADF" و اختبار (Phillips Perron) "PP" وذلك باستعمال برنامج Eviews6.1 و لتطبيق اختبار (ADF) على سلسلة معدلات الصادرات نقوم بتقدير النماذج القاعدية الثلاث على السلسلة باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) وتمثل صيغة النموذج في:

$$\Delta GD = TGD_{t-1} - \sum_{j=2}^p Q_j \Delta GD_{t-j+1} + c + dt + \varepsilon_t$$

و نقوم باختبار استقرارية السلسلة باستخدام اختبار ADF للتحقق من صحة الفرضية المتمثلة في: $GD_t \sim I(1)$

حيث يتم تقدير المعادلة التالية بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية بحيث تكون الفرضية العدمية كما يلي $H_0: Q=I$:
و باستعمال برنامج eviews نقوم باختبار استقرارية السلسلة الزمنية وذلك بإجراء اختبار على الفرضية التالية:
 $H_0: QI=I$

و تتمثل النماذج الثلاث المراد اختبارها على سلسلة في:
النموذج الأول:

$$\Delta GD = TGD_{t-1} - \sum_{j=2}^p \emptyset \Delta GD_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

النموذج الثاني

$$\Delta GD = TGD_{t-1} - \sum_{j=2}^p \emptyset \Delta GD_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

النموذج الثالث:

$$\Delta GD = LCD_{t-1} - \sum_{j=2}^p \emptyset \Delta LCD_{t-j+1} + c + dt + \varepsilon_t$$

و يكون القرار الإحصائي كما يلي:

- إذا كانت $tQj < ttab$ نقبل الفرضية العدمية (H_0) أي أن سلسلة غير مستقرة و ذلك لوجود الجذر الأحادي.

- إذا كانت $tQj > ttab$ نرفض الفرضية العدمية (H_0) أي أن السلسلة الزمنية لسعر لا يوجد بها الجذر الأحادي و بالتالي هي مستقرة.

و بعد تطبيق برنامج eviews نحصل على نتائج الاختبار ADF تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 4: اختبار ADF سلسلة الناتج الفردي.

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.115728	0.0400
Test critical values: 1% level	-4.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-3.642242	

المصدر: من إعداد الباحثان باستعمال برنامج **evIEWS**

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن القيمة المحسوبة TQ_j تساوي (-4.115) و هي أكبر من القيم الحرجة الجدولية (-4.769)، وهذا عند المستوى دلالة 1% ، ولكنها أصغر من القيمة الجدولية للقيم الحرجة (-3.00)، و (-3.642) عند مستوى دلالة ، 5% ، 10% على التوالي، مما يؤدي بنا إلى قبول الفرضية العدمية (H_0) مما يعني وجود جذر أحادي أي أن سلسلة غير مستقرة.

ومن أجل إرجاع السلسلة الزمنية مستقرة الخاصة مستقرة نطبق عليها الفروقات من الدرجة الأولى، و باستعمال برنامج **evIEWS** نحصل على النتائج التالية.

الجدول رقم 5: اختبار ADF سلسلة من الدرجة الأولى.

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.587648	0.0002
Test critical values: 1% level	-5.808546	
5% level	-4.020686	
10% level	-3.650413	

المصدر: من إعداد الباحثان باستعمال برنامج **evIEWS**

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن القيمة المحسوبة TQ_j تساوي (-7.587) و هي أصغر من القيم الحرجة الجدولية (-5.808)، و (-4.020)، و (-3.650) عند مستوى دلالة 1% ، 5% ، 10% على الترتيب، فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) مما يعني وجود جذر أحادي أي أن سلسلة الناتج الفردي مستقرة و متكاملة من الدرجة أي GD_1

2-3 اختبار استقرارية سلسلة الصادرات: باستعمال برنامج **evIEWS** نقوم باختبار استقرارية السلسلة الزمنية اعمدلات الصادرات و ذلك بإجراء اختبار على الفرضية التالية:

$$H_0: QI=1$$

و تتمثل صيغة النموذج في:

$$\Delta EXT_t = pEXT_{t-1} - \sum_{j=2}^p Q_j \Delta tEXT_{t-j+1} + c + dt + \varepsilon_t$$

تتمثل النماذج الثلاث المراد اختبارها على سلسلة الانفتاح التجاري في:

النموذج الأول:

$$\Delta EXT = pEXT_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi \Delta EXT_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

النموذج الثاني

$$\Delta EXT = pEXT_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi \Delta EXT_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

النموذج الثالث:

$$\Delta EXT = pEXT_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi \Delta EXT_{t-j+1} + c + dt + \varepsilon_t$$

و يكون القرار الإحصائي كما يلي:

-إذا كانت $t_{tab} < t_{QJ}$ نقبل الفرضية العدمية (H_0) أي أن سلسلة معدل الصادرات غير مستقرة و ذلك لوجود الجذر الأحادي.

-إذا كانت $t_{tab} > t_{QJ}$ نرفض الفرضية العدمية (H_0) أي أن السلسلة الزمنية لا يوجد بها الجذر الأحادي و بالتالي هي مستقرة.

و بعد تطبيق برنامج evIEWS نحصل على نتائج الاختبار ADF لسلسلة تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 6 اختبار ADF سلسلة معدل الصادرات.

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.059608	0.2614
Test critical values:		
1% level	-4.808546	
5% level	-4.020686	
10% level	-3.650413	

المصدر: من إعداد الباحثان باستعمال برنامج evIEWS

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن القيمة المحسوبة TQJ تساوي (-3.059) و هي أكبر من القيم الحرجة الجدولية (-4.808)، و (-4.020)، و (-3.650) عند مستوى دلالة 1%، 5%، 10% على الترتيب، فإننا نقبل الفرضية العدمية (H_0) مما يعني وجود جذر أحادي أي أن سلسلة معدلات الصادرات غير مستقرة. و من أجل إرجاع السلسلة الزمنية مستقرة الخاصة بمعدل الصادرات مستقرة نطبق عليها الفروقات من الدرجة الأولى، و باستعمال برنامج evIEWS نحصل على النتائج التالية.

الجدول رقم 7: اختبار ADF سلسلة معدل الصادرات من الدرجة الأولى.

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.642997	0.0015
Test critical values:		
1% level	-4.788030	
5% level	-4.012363	
10% level	-3.646119	

من إعداد الباحثان باستعمال برنامج **eviews**

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن القيمة المحسوبة TQ_j تساوي (-5.642) و هي أصغر من القيم الحرجة الجدولية (-4.788)، و (-4.012)، و (-2.646) عند مستوى دلالة 1%، 5%، 10% على الترتيب، فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) مما يعني عدم وجود جذر أحادي أي أن سلسلة معدل الصادرات مستقرة و متكاملة من الدرجة الأولى أي

EXT_t

3-3- اختبار استقرارية سلسلة البواقي: تتمثل هذه المرحلة في اختبار استقرارية سلسلة البواقي أي أن الفرضية التالية محققة:

$$H_0 : U_t \text{-----} I(0)$$

باستعمال برنامج **eviews** نقوم باختبار استقرارية سلسلة البواقي و ذلك بإجراء اختبار على الفرضية التالية:

$$H_0 : U_{t=0}$$

و يكون القرار الإحصائي كما يلي:

-إذا كانت $t_{tab} < t_{qj}$ نقبل الفرضية العدمية (H_0) أي أن سلسلة البواقي U_t غير مستقرة و ذلك لوجود الجذر الأحادي.

-إذا كانت $t_{tab} > t_{qj}$ نرفض الفرضية العدمية (H_0) أي أن سلسلة البواقي لا يوجد بها الجذر الأحادي و بالتالي هي مستقرة.

و بعد تطبيق برنامج **eviews** نحصل على نتائج الاختبار ADF لسلسلة البواقي تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 8: اختبار استقرارية سلسلة البواقي.

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.190806	0.0350
Test critical values:		
1% level	-4.788030	
5% level	-4.012363	
10% level	-3.646119	

من إعداد الباحثان باستعمال برنامج **eviews**

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن القيمة المحسوبة TQ_j تساوي (-4.190) و هي أكبر من القيم الحرجة الجدولية (-4.788)، و (-4.012)، و (-3.646) عند مستوى دلالة 1%، 5%، 10% على الترتيب، و بالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) مما يعني وجود جذر أحادي أي أن سلسلة معدلات الصادرات غير مستقرة.

4- تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ : بعد التأكد من تكامل المتغيرات من الدرجة الأولى نأتي إلى تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ لجرانجر والذي توضحه المعادلة التالية :

$$\Delta GD_t = 1,52 - 0,80 e_{t-1} + 0,35 \Delta GD_{t-1} - 0,17 \Delta EXT_t$$

(-2,06) (-4,65) (2,44) (0,72)

من خلال إحصائية ستيودنت المحسوبة تبين لنا أن كل معالم المعادلة السابقة ليست لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% إلا أن معامل الإرجاع (force de rappel) الذي لديه معنوية إحصائية وله إشارة سالبة -4,65 فهذه الإشارة تؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل، عدم المعنوية الإحصائية لمعالم النموذج يسمح لنا بالإقرار بعدم وجود علاقة في المدى القصير.

1-4- المعادلة الستاتيكية لجرانجر: لإيجاد المعادلة الستاتيكية (statique) لجرانجر والتي تسمى أيضا بمعادلة المدى الطويل ولايجادها نستعمل طريقة المربعات الصغرى، ومن خلال تطبيقنا لها تحصلنا على معادلة طويل المدى التالية:

$$GD_t = 59.81 - 0.49 EXT_t$$

t - Statistic (7.82) (-5.94) $R^2=0.77094$
DW=1.09314
Prob(F-statistic)= 0.000002

• **التفسيرات الإحصائية:** من خلال هذا النموذج فانه يشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغير المستقلة و هي معدل الصادرات و المتغير التابع هو معدل النمو، و هذا ما يوضحه معامل التحديد الذي كان في حدود 0.77094 و هو ما يعني أن 77% من الانحرافات الكلية في قيم النمو تفسر من خلال النموذج فان 23% من الانحرافات تعود إلى متغيرات وعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج أو تدخل ضمن المتغير العشوائي.

ويشير (prob) (p-value) لمعلمة الثابت و سعر الصرف إلى 000 و هي أقل من 5% و لهذا نفرض فرضيات العدم لكل من المعلمتين و نقبل بالفرضيات البديلة وهذا يدل على أن كلا المعلمتين تختلف عن الصفر أي مقبولتين إحصائياً، ويلاحظ أن prof هي 0.000007 أي هي أقل من 0.05 و هذا يدل على أن النموذج ذو جودة ويدل على معنوية النموذج ككل. من خلال اختبار ستيودنت نلاحظ أن كل المعالم النموذج لها معنوية إحصائية.

• **التفسير الاقتصادي للنموذج:** من خلال النظرية الاقتصادية فانه توجد علاقة طردية بين معدلات الصادرات المتزايدة و معدلات النمو حيث كلما ارتفع معدلات النمو يؤدي ارتفاع القدرة الشرائية و أما ما توضحه نتيجة الدراسة و المعادلة أي أن معامل الانحدار لسعر الصادرات هو سالب و يساوي -0.49 و هذا يدل على وجود علاقة عكسية بين معدلات الصادرات و معدل النمو أي كلما ارتفع الصادرات بوحدة واحدة فان معدل النمو ينخفض ب 0.49% و هذا يتناقض حسب ما تنص عليه النظرية الاقتصادية .

الختامة: حسب هيكلية الاقتصاد الجزائري المتعمدة على المحروقات كمصدر رئيسي للدخل، وعلى الإنفاق الحكومي كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني وعلى الواردات من الخارج في ظل غياب قاعدة صناعية و زراعية محلية تلبي الطلب المحلي المتزايد تؤكد هذه النتيجة، فكلما زاد معدلات النمو الاقتصادي تزداد إيرادات الخزينة العمومية ويزداد معها حجم الإنفاق العام، والبرامج التنموية.

فمن خلال هذه الدراسة تم قياس أثر ارتفاع الصادرات على النمو الاقتصادي ممثلا في الناتج الإجمالي الحقيقي للفرد من خلال صياغة نموذج حيث تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى التي تتميز بقدرتها على مشكلة تحيز المعلومات ، فالدراسة القياسية لأثر الصادرات على معدل النمو، تتضح من خلال دراسة اختبار الجذر الأحادي بينت لنا أن المتغيرات مستقرة بعد فروقاتها من الدرجة الأولى كما أن اختباري اختبار "ADF" و اختبار (Phillips Perron) "PP" للتكامل المتزامن أثبتنا وجود علاقة تكامل متزامن وحيدة، وبعد عملية التقدير تأكد لنا وجود علاقة تكامل متزامن بين الصادرات و معدل النمو .

و من النتائج المتحصل عليها أن معدلات الصادرات في الاقتصاد الجزائري لم تؤدي إلا رفع معدلات النمو الاقتصادي في المدى الطويل، نظرا لضعف البنية الهيكلية للاقتصاد الجزائري و عدم تنوع صادراته و اعتماده اعتمادا كبيرا على صادرات المحروقات ، و في هذا الصدد تتضح أهمية تنويع الاستثمارات المحلية باعتبارها الشرط الأساسي في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي و التي تؤدي إلى رفع معدلات النمو الفردي ، و هذا بالمعطيات الاقتصادية الحالية و السياسات المنتهجة.

الهوامش و المراجع:

- ¹ د عبد القادر محمد، د إيمان عطية ناصف، اتجاهات، حديثة في التنمية، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003) ، ص 11 – 12 – 13 .
- ² توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق-دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010، ص: 28.
- ³ أوسير منور، "التنمية الاقتصادية في البلدان النامية- الاستراتيجيات و الإبعاد" مجلة مخبر التحولات الاقتصادية و التنمية و استراتيجيات التكامل الاقتصادي الدولي ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر ، العدد 03 سنة 2007، ص: 11، 12.
- ⁴ عبد القادر العلاي: استقلالية المؤسسات العمومية عبر الإصلاحات الاقتصادية، مجلة جامعة الجزائر، مارس 1994، ص 41.
- ⁵ صالح صالح: ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، الدار الخلدونية، الجزائر 1999، ص 124.
- ⁶ M. E. BENISSAD : L'Ajustement Structurel, l'expérience du Maghreb, O.P. U, Alger 1999, PP 9/63.
- ⁷ RABAH- BETTAHER : le Partenariat et la Relance des Investissements, ed- BETTAHER, Alger 1992, p27.
- ⁸ M.E BENISSAD : l'Ajustement Structurel- Objectifs et expériences- p49.
- ⁹ NACHIDA M. BOUZIDI : la Transition vers l'Economie de Marché- le cas commerce extérieur, Revue de I.S.E, N°4, 1992, p66.
- ¹⁰ تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي وإحصائيات الجمارك، (2010).